

من التجزئة المحاسبية إلى التكامل الوظيفي: الإصلاح البنوي في المخططات المحاسبية البنكية وقواعد التقييم للصيرفة التقليدية والإسلامية في الجزائر

From Accounting Fragmentation to Functional Integration : Advancing Banking Accounting Frameworks and Valuation Practices for Conventional and Islamic Banking in Algeria

بن مسعود عبد الله كمال
المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)
a.benmessaoud@cu-elbayadh.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2026/02/13 تاريخ القبول: 2026/03/31 الكلمات المفتاحية: ✓ صيرفة اسلامية ✓ مخطط محاسبي ✓ اصلاح وظيفي	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الإصلاح البنوي للمخططات المحاسبية في تحقيق الانتقال من التجزئة إلى تكامل وظيفي يضمن استقلالية قواعد التقييم لكل نشاط مصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي مدعوماً بمقابلات ميدانية مع خبراء ومسؤولي الصيرفة الإسلامية وتحليل الوثائق الرسمية، خلصت النتائج إلى أن الإصلاح عزز الفصل الوظيفي والإفصاح المالي للصيرفة الإسلامية، إلا أنه ظل قاصراً عن مواكبة المنتجات الرقمية ولم يدمج أبعاد رؤية 2030 بالكامل. كما كشفت الدراسة عن فجوة في الربط بين الإفصاح وإدارة المخاطر، مع تسجيل نقص في التكوين التأهيلي للكوادر البشرية.
Article info	Abstract :
Received 13/02/2026. Accepted 31/03/2026 Keywords: ✓ Islamic Banking ✓ Banking Chart of Accounts ✓ Functional Reform:	This study aims to evaluate the impact of structural reforms in accounting charts on achieving a transition from fragmentation to functional integration, ensuring the independence of valuation rules for each banking activity. Employing an analytical approach—supported by field interviews with Islamic banking experts and officials, as well as an analysis of official documents—the study concludes that the reform enhanced functional separation and financial disclosure within Islamic banking. However, it remained insufficient in keeping pace with digital products and did not fully integrate the dimensions of Vision 2030. Furthermore, the study reveals a gap in the link between disclosure and risk management, alongside a noted deficiency in the professional qualification and training of human resources.

1. مقدمة:

شهد القطاع المصرفي الجزائري خلال العقدین الأخيرین تحولات نوعية عززت دوره في التنمية الاقتصادية والتنوع المالي، حيث برزت الصيرفة الإسلامية كأحد المحركات الرئيسة لتحقيق التنوع المالي والشمول المالي. ومع ذلك، واجهت البنوك تحديات جوهريّة في دمج العمليات الإسلامية ضمن المخطط المحاسبي البنكي التقليدي، المصمم أساساً لاستيعاب المنتجات التقليدية، مما أدى إلى فقدان التكامل المحاسبي وصعوبة مقارنة الأداء بين المنتجات المصرفية المختلفة. استجابة لهذه التحديات، أصدر بنك الجزائر النظام 18/02 كخطوة أولية لاعتماد عمليات التمويل الإسلامي، تلاه النظام 20/02 الذي ألغى النظام السابق ووضع متطلبات جديدة، أهمها فصل الشق المحاسبي للصيرفة الإسلامية عن التقليدية، محدثاً ثنائية محاسبية انعكست مباشرة على كفاءة اتخاذ القرار والشفافية في التقارير المالية للبنوك العمومية والخاصة. وقد أدى الفصل المؤقت للمنتجات (مراجحة، إجارة، مضاربة) إلى تجزئة الرقابة وفقدان القدرة على مقارنة الأداء بين البنوك، مع غياب حسابات مخصصة للأرباح المحققة مسبقاً والأصول المؤجّرة، مما أثر سلباً على تقييم المخاطر وجودة المعلومات المالية.

في هذا الإطار، قام بنك الجزائر بإصدار إطار تنظيمي وتشريعي جديد في النصف الثاني من سنة 2025 في شكل تعليمات للإصلاح البنوي محاولة وضع إطار محاسبي موحد وقواعد تقييم متكاملة، يقوم على الفصل الوظيفي التام والتكامل البنوي بين الصيرفة التقليدية والإسلامية. ويُمثل هذا الإصلاح فرصة لإعادة النظر في أسس المحاسبة البنكية الجزائرية، وتحليل أثر الفصل الوظيفي بين المخططات وقواعد التقييم على الشفافية وجودة المعلومات وكفاءة اتخاذ القرار، مما يجعل البحث في هذا المجال ضرورة علمية ملحة لدعم تحسين الممارسات المحاسبية وتعزيز الجاذبية الاستثمارية للقطاع المصرفي ما يستدعي طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يحقق الإصلاح البنوي للأنظمة المحاسبية البنكية التحول من التجزئة التي عاوجت الصيرفة الإسلامية كامتداد للتقليدية، إلى تكامل يقوم على الفصل الوظيفي بين المخططات وقواعد التقييم، وما تداعيات ذلك على الشفافية وجودة المعلومات المالية؟

1.1 الأسئلة الفرعية وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الخصوصيات الهيكلية للمخطط المحاسبي البنكي القديم؟
- كيف عُولجت الصيرفة الإسلامية محاسبياً قبل الإصلاح البنوي الأخير؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى تحديث المخططات وتغيير القواعد المحاسبية وقواعد التقييم للعمليات المصرفية؟
- ماهي المستجدات التي جاء بها الإصلاح البنوي للمخططات المحاسبية البنكية؟
- ما هي التداعيات المتوقعة للإصلاح على الشفافية وجودة المعلومات المالية؟

2.1 الفرضيات : استناداً إلى الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، صيغت مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى توجيه البحث والتحليل وتوضيح التوقعات العلمية للدراسة :

- يتميز المخطط المحاسبي البنكي القديم، الصادر منذ حوالي ست عشرة سنة، بمبكل موحد قائم على تصنيف تقليدي، لا يستجيب لمتطلبات التطور الاقتصادي ولا لخصوصيات العمليات المصرفية الإسلامية المستقلة المستحدثة.
- رغم التوصيات فقد عُولجت الصيرفة الإسلامية محاسبياً قبل الإصلاح البنوي كامتداد للإطار التقليدي، من خلال إدماج عملياتها ضمن المجموعات المحاسبية الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى تعقيد في التسجيل وغموض في التتبع والتقييم.
- جاء تحديث المخططات المحاسبية البنكية وتعديل قواعد التقييم استجابةً لجملة من العوامل، من أبرزها ضرورة التوافق مع المعايير الدولية، لا سيما معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، إلى جانب نمو الاقتصاد الوطني، وتوسع الشمول المالي، ومحدودية مستوى الشفافية في النظام السابق.

- يحقق الإصلاح البنوي انتقالاً نحو التكامل المحاسبي من خلال استحداث مخططات محاسبية مستقلة وقواعد تقييم خاصة بكل من الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية، بما يراعي خصوصية كل نشاط.
- يسهم الإصلاح البنوي الأخير في تعزيز الشفافية وتحسين جودة المعلومات المالية، وذلك عبر الفصل بين القوائم المالية، وتدعيم نظام التقارير الدورية، لاسيما التقارير نصف السنوية، بما يعزز ثقة مختلف أصحاب المصلحة.

3.1 أهمية الدراسة : تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول إصلاحاً بنوياً غير مسبوق في المخططات المحاسبية البنكية الجزائرية يسعى إلى تحقيق التكامل بين الصيرفة التقليدية والإسلامية. إذ يمثل التحول من التجزئة إلى التكامل المحاسبي خطوة محورية لتعزيز الشفافية المالية، جودة المعلومات، وكفاءة اتخاذ القرار داخل البنوك، وهو أمر حاسم لكل من صانعي القرار والمستثمرين والجهات الرقابية. كما تسهم الدراسة في سد الفجوة البحثية القائمة في الأدبيات الجزائرية، إضافة إلى ذلك، توفر الدراسة إطاراً تحليلياً ومنهجياً يمكن الاستناد إليه في:

- دعم تحسين الممارسات المحاسبية والبنكية.
 - توجيه الرقابة المالية والإدارية داخل البنوك.
 - إثراء الأدبيات العلمية حول المحاسبة البنكية والصيرفة الإسلامية في الجزائر والدول المماثلة.
- 4.1 أهداف الدراسة :** تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تنسجم مع الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وتوضح مساهمة هذا البحث في تطوير المعرفة والممارسات في القطاع المصرفي الجزائري:

- محاولة تحليل المخطط المحاسبي البنكي القديم وفهم خصائصه الهيكلية، وأثره على معالجة الصيرفة التقليدية والإسلامية قبل الإصلاح البنوي.
- دراسة المعالجات المحاسبية للصيرفة الإسلامية قبل الإصلاح البنوي، وتقييم التحديات المرتبطة بتسجيل العمليات ومقارنة الأداء بين المنتجات المختلفة.
- تقييم أسباب الإصلاح البنوي وتحديد المستجندات التي جاء بها، بما يشمل استحداث مخططات محاسبية مستقلة وقواعد تقييم خاصة بالصيرفة التقليدية والإسلامية.
- تحليل أثر هذا الإصلاح على الشفافية وجودة المعلومات المالية وكفاءة اتخاذ القرار، من خلال دراسة الفصل الوظيفي بين المخططات وقواعد التقييم.
- تقديم قراءة نقدية ومقارنة بين النظام الجزائري الجديد والمعايير الدولية ذات الصلة، لتحديد مدى التوافق والفرص المستقبلية لتحسين النظام المحاسبي البنكي.

5.1 منهج الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على منهجية التحليل الموضوعي، وذلك لفهم أثر الإصلاح البنوي للمخططات المحاسبية البنكية في الجزائر على التكامل المحاسبي، الشفافية، وجودة المعلومات المالية، وكفاءة اتخاذ القرار. يتيح هذا المنهج دراسة الظواهر في سياقها الطبيعي، مع التركيز على تحليل التجربة العملية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر واستكشاف آراء الخبراء والممارسين حول تطبيق الإصلاح البنوي والفصل الوظيفي بين المخططات وقواعد التقييم. تم جمع البيانات باستخدام مقابلات شبه موجهة، صُممت أسئلتها بناءً على الإطار النظري، الإشكالية، والأسئلة الفرعية. كما استُعين بالمصادر الوثائقية الرسمية، بما في ذلك النظم والتعليمات الصادرة حديثاً عن بنك الجزائر، والتقارير السنوية للبنوك، والدراسات السابقة ذات الصلة. تركز عينة الدراسة على الفئات التالية:

- إطارات البنوك ومديرو الشؤون المالية: لمناقشة رؤية الإدارة العليا تجاه الإصلاح وأثره على السياسات المالية.
- مديرو ورؤساء أقسام المحاسبة: يقومون بالتسجيلات المحاسبية إضافة إلى تقييم التغيرات في المخططات المحاسبية وتطبيق قواعد التقييم الجديدة.

- **مسؤولو الصيرفة الإسلامية:** يعنون بدراسة التحديات الخاصة بالعمليات الإسلامية وكيفية الفصل المحاسبي بين الصيرفة التقليدية والإسلامية.
- **محافظو الحسابات:** باعتبارهم يقومون بالتدقيق ومراجعة تطبيق المخططات المحاسبية على أرض الواقع، وتقييم دقة التسجيلات، الالتزام بالقواعد، وكفاءة الرقابة الداخلية.

6.1 حدود الدراسة : لضمان الإمام الدقيق بموضوع الدراسة، تم تحديد حدود زمنية ومكانية كما يلي:

- **الحدود الزمنية :** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2018 الى 2025، والتي شهدت إصدار وتعزيز النظم والتعليمات الخاصة بتوسعة المنتجات البنكية واستحداث قواعد تقييم ومخططات محاسبية بنكية. تم اختيار هذه الفترة لأنها تمثل مرحلة الإصلاح البنوي الأكثر تأثيراً على الصيرفة التقليدية والإسلامية في الجزائر، وتتيح تحليل أثر التغيرات المحاسبية على الأداء المالي والرقابي للبنوك.
- **الحدود المكانية :** تقتصر الدراسة على البنوك التجارية العاملة في الجزائر، سواء العمومية أو الخاصة. يشمل نطاق الدراسة الوكالات والفروع التي تشرف على الصيرفة التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى مديريات وأقسام المحاسبة، بهدف تحليل أثر الإصلاح البنوي على المخططات المحاسبية وقواعد التقييم ضمن سياقها المحلي بدقة.

2. الإطار النظري للدراسة: سنتناول هذه الدراسة الى التعرض المخطط المحاسبي المالي والبنكي، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة الى الفصل الوظيفي في المخططات المحاسبية.

1.2 ماهية المخطط المحاسبي المالي

المخطط المحاسبي المالي هو الإطار المنظم الذي يحدد مدونة الحسابات وقواعد التسجيل والتقييم لجميع العمليات المالية في الكيان الاقتصادي. يتكون من سبع مجموعات رئيسية ويسعى الى توحيد المعلومة المالية لضمان الشفافية وتسهيل المقارنة بين أداء الشركات والقطاعات والى توفير معلومات إدارية إضافة الى دعم الرقابة الجبائية والتدقيق ويحتوي على قواعد تقييم وقواعد تسجيل. في الجزائر عرفه القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 من خلال المادة 03 منه بأنه نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2007، صفحة 03)

2.2 ماهية المخطط المحاسبي البنكي

انطلاقاً من كون النشاط البنكي يختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية سواء من حيث طبيعة المنتجات المالية التي يقدمها أو من حيث الإطار التنظيمي والقانوني الذي يعمل ضمنه، فان المخطط المحاسبي البنكي هو الإطار الخاص بالمحاسبة المصرفية الذي ينظم تسجيل العمليات البنكية وفقاً لخصوصيات القطاع المالي ويتكون على خلاف النظام المحاسبي المالي من 09 مجموعات رئيسية ويهدف إلى تحديد القواعد المحاسبية و مخطط الحسابات المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، توحيد المعايير المحاسبية في جميع البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، ضمان الشفافية في التقارير المالية أمام بنك الجزائر والمراقب المصرفي، قياس المخاطر المصرفية بدقة (قروض، سلف، التزامات خارج الميزانية)، دعم الرقابة التنظيمية والإحصاءات النقدية (Bank of, regulation N°25-07, 2025, p. 3).

3.2 الإطار القانوني للنظام المحاسبي في البنوك والمؤسسات المالية

يشكل الإطار القانوني والمحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية الركيزة الأساسية لتنظيم النشاط المصرفي وضمان الشفافية، الاستقرار المالي، وجودة المعلومات المالية المقدمة للمودعين والمستثمرين. بدأ هذا الإطار يتشكل مع صدور القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي،

والذي يعتبر منذ صدوره مرجعاً رئيسياً لجميع القوانين ذات الصلة بالمحاسبة على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في الجزائر. لكن مع تطور القطاع المصرفي وتعدد العمليات المالية، توالى التشريعات المنظمة للقطاع البنكي، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين:

1.3.2 مرحلة المخطط المحاسبي الوحيد: تميزت هذه المرحلة باعتماد مخطط محاسبي موحد لجميع البنوك والمؤسسات المالية، بهدف توحيد أساليب المحاسبة وضمان المقارنة بين المؤسسات المختلفة. مع التركيز على المحاسبة الموحدة لتسجيل العمليات المالية وصيغ التمويل التقليدية ومن أبرز التشريعات الصادرة في هذه المرحلة:

- **نظام رقم 09 04 المؤرخ في 23 يوليو 2009:** يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وهو يمثل الإطار المرجعي لتسجيل جميع العمليات المالية البنكية.
- **نظام رقم 09 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009:** يحدد قواعد إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات
- 2.3.2 مرحلة المخطط المحاسبي المتعدد:** بعد مرور ما يقارب ستة عشر سنة على صدور المخطط المحاسبي البنكي الموحد، وفي ظل التطور المتسارع للأنشطة المصرفية، إضافة إلى مضي حوالي أربع سنوات على صدور النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وما يفرضه ذلك من متطلبات الفصل الإداري والمالي والوظيفي بين منتجات الصيرفة التقليدية والإسلامية، بادر المشرع الجزائري إلى إصدار حزمة من الأنظمة الجديدة. وقد تضمنت هذه الأخيرة مخططات محاسبية متعددة وقواعد تقييم أكثر تطوراً، تهدف إلى إرساء فصل فعلي بين النشاطين التقليدي والإسلامي، وتعزيز الشفافية وجودة المعلومات المالية، بما يساهم في رفع فعالية الرقابة المصرفية ودعم عملية اتخاذ القرار لدى كل من الإدارة والمستثمرين.
- **نظام بنك الجزائر رقم 25 07 المؤرخ في 24 يوليو 2025:** يتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المنتجات المالية.
- **نظام بنك الجزائر رقم 25 08 المؤرخ في 24 يوليو 2025:** يتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
- **نظام بنك الجزائر رقم 25 09 المؤرخ في 24 يوليو 2025:** يحدد القواعد المحاسبية وقواعد التقييم للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، بما يضمن الفصل الوظيفي بين المنتجات التقليدية والإسلامية.
- **نظام بنك الجزائر رقم 25 10 المؤرخ في 24 يوليو 2025:** يتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس العمليات المصرفية الإسلامية.
- **نظام بنك الجزائر رقم 25 11 المؤرخ في 24 يوليو 2025:** يتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية التي تمارس الصيرفة الإسلامية ونشرها.

4.2 معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تشكل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الإطار التنظيمي المتكامل الذي يوازن بين الدقة المحاسبية والالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية. أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومقرها في البحرين، منذ تأسيسها عام 1991، بهدف توحيد الممارسات المحاسبية والرقابية في البنوك الإسلامية وشركات التكافل والصكوك عبر أكثر من 45 دولة، حيث أعدت الهيئة أكثر من 26 معياراً مالياً (FAS) تغطي مختلف جوانب العمليات المالية الإسلامية، إضافة إلى ذلك، وضعت الهيئة 7 معايير مراجعة (AS) تركز على الامتثال الشرعي وأنظمة الرقابة الداخلية، و5 معايير حوكمة شرعية (GSFI) تُنظم هيئات الرقابة الشرعية وإدارة المخاطر الشرعية.

(باشا و عمامرة، 2022، صفحة 37)

5.2 الفصل الوظيفي بين المخططات المحاسبية:

يمثل الفصل الوظيفي بين المخططات المحاسبية للصيرفة التقليدية والإسلامية إحدى الركائز المحورية للإصلاح البنوي في القطاع المصرفي الجزائري، إذ يقوم على تمكين كل نشاط مصرفي من مخطط محاسبي مستقل وقواعد تقييم ملائمة لطبيعته الاقتصادية، ضمن إطار موحد يهدف إلى الانتقال من منطق التجزئة المحاسبية المؤقتة إلى تكامل بنوي مستدام. ويُسهم هذا التوجه في تعزيز فعالية الرقابة، تحسين جودة المعلومات المالية، ودعم الجاذبية الاستثمارية للنظام المصرفي. بهدف تحقيق جملة من الغايات الأساسية، من أبرزها: (Toumi، 2021، صفحة 57)

- **توضيح الأداء المالي :** يسمح الفصل الوظيفي بتفادي خلط الحسابات التقليدية بالإسلامية، بما يضمن تتبعًا دقيقًا لمصادر الأرباح، وتحليلًا أوضح للمخاطر، وإمكانية مقارنة الأداء بين المنتجات المصرفية المختلفة على أسس سليمة. كما تستوجب طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية معالجات محاسبية خاصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لاسيما فيما يتعلق بعقود المراجعة، والإجارة، والمضاربة، وهو ما يفرض فصل هذه الأنشطة عن العمليات التقليدية داخل نظام الحسابات البنكية، ضمانًا للشفافية والامتثال الشرعي، خاصة في ظل اختلاف متطلبات الاعتراف بالإيراد والإفصاح المحاسبي بين النظامين.
- **تعزيز الشفافية وجودة الإفصاح المالي:** من خلال توفير بيانات مالية دقيقة وموثوقة لكل نشاط على حدة، يُمكن الفصل الوظيفي من إعداد قوائم مالية وتقارير دورية أكثر مصداقية، يمكن الاعتماد عليها من قبل المستثمرين، وهيئات الرقابة الداخلية والخارجية، بما يعزز الثقة في التقارير المالية الصادرة عن البنوك.
- **التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.** يتماشى الفصل الوظيفي مع متطلبات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فيما يخص الصيرفة الإسلامية، ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بالنسبة للصيرفة التقليدية، وهو ما يدعم موثوقية المعلومات المحاسبية ويتيح إمكانية مقارنة الأداء المصرفي على المستويين الإقليمي والدولي.
- **تحسين كفاءة اتخاذ القرار وإدارة المخاطر:** يوفر الفصل الوظيفي معلومات محاسبية واضحة ومهيكلية لصانعي القرار، تدعم القرارات الاستثمارية والاستراتيجية، وتسهم في تحسين إدارة المخاطر وتقليل حالات فقدان الربحية الناتجة عن الخلط بين العمليات المصرفية ذات الطبيعة المختلفة، بما يعزز الاستقرار المالي للبنوك.

6.2 قواعد التقييم والمحاسبة

تشير قواعد التقييم والمحاسبة إلى الإطار المنهجي الذي يحدد كيفية قياس القيمة المالية للأصول والخصوم (التقييم) والقواعد التي تنظم عملية تسجيلها وتصنيفها والإبلاغ عنها (المحاسبة). هذه القواعد تشكل العمود الفقري لأي نظام مالي، إذ توفر الأسس التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية بشكل يعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة، ويضمن الشفافية والمصداقية أمام المستثمرين، المساهمين، والجهات الرقابية.

1.6.2 قواعد التقييم

التقييم هو العملية التي يتم من خلالها تحديد قيمة الأصول والخصوم بطريقة كمية وموثوقة، تختلف طرق التقييم باختلاف طبيعة الأصل أو الالتزام، وكذلك باختلاف النموذج المالي المستخدم:

- **الصيرفة التقليدية :** تم تحديد قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي. ووفقًا لهذه القواعد، يُقاس القرض البنكي غالبًا بالقيمة الاسمية مضافًا إليها الفوائد المستحقة إلى غاية تاريخ التقييم، في حين تخضع بعض العمليات الخاصة، لاسيما تلك المرتبطة بالعملاء الأجانب والسندات المالية، لقواعد تقييم خاصة يتم تحديدها بموجب نصوص وتنظيمات محاسبية وتنظيمية محددة. (سايب، بن عمار، و عطية ، 2015، صفحة 55)

- **الصيرفة الإسلامية:** يتم اعتماد أساليب تقييم متوافقة مع الشريعة، حيث توضح هذه الأمثلة الموالية كيف أن التقييم ليس مجرد عملية حسابية، بل يتأثر بالإطار القانوني والشرعي والاقتصادي لكل نوع من المعاملات، حيث تقاس المراجعة بالتكلفة مضافاً إليها الربح المتفق عليه مسبقاً، دون احتساب فائدة ربوية، في حين تقاس الاجارة بقيمة الأصل المؤجر، ويسجل دخل الإيجار وفق جدول الاستحقاق المتفق عليه، أما المشاركة فتقاس الحصص ووفق نسبة رأس المال والأرباح المتفق عليها مسبقاً.

2.6.2 قواعد المحاسبة

- تتعلق المحاسبة بالقواعد التي تحدد متى وكيف يتم تسجيل المعاملات المالية، وكيفية تصنيفها والإفصاح عنها، وتشمل هذه القواعد:
- **توقيت تسجيل الإيرادات والمصروفات:** مثل تسجيل الدخل عند تحقيقه وليس عند استلام النقد.
- **تخصيص المخاطر:** تحديد أي طرف يتحمل الخسائر أو المخاطر المرتبطة بالأصل أو الالتزام.
- **تقسيم تكاليف الأصول:** تحديد الأصول التي تُسجل كمصروفات فوراً مقابل تلك التي تُسجل كأصول طويلة الأجل وتُستهلك على مدار عمرها الإنتاجي.

3.6.2 أهمية الفصل بين التقييم والمحاسبة

الفصل الوظيفي بين التقييم والمحاسبة يُعد ضرورة بنوية لضمان جودة المعلومة المالية في البنوك والمؤسسات المالية، خاصة في ظل تعقد المعاملات المالية وتنوع المنتجات البنكية بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية.

فالتقييم المحاسبي يُعنى بتحديد القيمة الاقتصادية للعناصر المالية (أصول، خصوم، إيرادات، أعباء) وفق قواعد ومنهجيات محددة، في حين تُعنى المحاسبة بتسجيل هذه القيم، تبويبها، عرضها، والإفصاح عنها في القوائم المالية. إن الخلط بين الوظيفتين من شأنه أن يخلّ بجودة المعلومة المحاسبية ويضعف مصداقيتها، في حين يؤدي الفصل إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

- **الشفافية:** يسهم الفصل الوظيفي بين التقييم والمحاسبة في تعزيز الشفافية داخل المؤسسة المالية، حيث يتم تحديد قيم العمليات المالية وفق أسس موضوعية ومستقلة عن اعتبارات التسجيل أو النتائج المرغوب فيها. فالتقييم، عندما يُمارس بمعزل عن المحاسبة، يقلل من مخاطر التحيز، والتلاعب في القيم، أو توجيه النتائج المالية لخدمة أهداف إدارية أو ضريبية. وعليه، تصبح القوائم المالية أكثر تعبيراً عن الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، وهو ما يعزز ثقة مستخدمي المعلومات المالية، سواء كانوا مستثمرين، ممولين، أو هيئات رقابية.

- **قابلية المقارنة والتحليل:** يُعد الفصل بين التقييم والمحاسبة شرطاً جوهرياً لتحقيق قابلية المقارنة، سواء عبر الزمن أو بين مؤسسات مختلفة. فاعتماد قواعد تقييم واضحة ومستقلة يسمح بمقارنة الأداء المالي بين فترات محاسبية متعاقبة دون تشويه ناتج عن تغيير أساليب التسجيل. كما يكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عند المقارنة بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية، حيث تختلف طبيعة العقود، مصادر العوائد، ومخاطر العمليات، إن توحيد منطق التقييم، مع احترام خصوصية كل نظام، يتيح تحليلاً موضوعياً للأداء والربحية والمخاطر.

- **التوافق مع المعايير الدولية:** تشدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على ضرورة التمييز الواضح بين منهجية التقييم وآليات المعالجة المحاسبية، باعتبار أن جودة المعلومات المالية ترتبط مباشرة بوضوح هذه المنهجيات، فالمعايير الدولية تفرض الإفصاح عن أسس التقييم المعتمدة، وتبريرها، وشرح آثارها على القوائم المالية، ويكتسي هذا التوجه أهمية مضاعفة في الأنظمة المصرفية التي تعرف إصلاحات بنوية، مثل النظام المحاسبي البنكي في الجزائر، حيث يُعد الفصل بين التقييم والمحاسبة مدخلاً أساسياً

لتحقيق الانسجام مع المعايير الدولية دون الإخلال بالخصوصيات المحلية أو الشرعية. تشدد المعايير مثل IFRS على وضوح منهجية التقييم والمحاسبة لضمان موثوقية البيانات المالية .

- **دعم الحوكمة وإدارة المخاطر:** يساهم الفصل بين التقييم والمحاسبة في دعم حوكمة المؤسسات المالية وتحسين فعالية إدارة المخاطر فالتقييم المستقل يتيح قياساً أدق للمخاطر الائتمانية، السوقية، والتشغيلية، بينما تضمن المحاسبة تسجيل هذه المخاطر والإفصاح عنها بشكل منتظم ومنهجي ويُعدّ هذا الأمر ضرورياً خاصة في الصيرفة الإسلامية، حيث تتداخل الأبعاد المالية مع الأبعاد الشرعية، مما يستوجب وضوحاً أكبر في تحديد القيم قبل معالجتها محاسبياً. (Qitong, 2024, p. 130)

7.2 المعالجة المحاسبية للصيرفة الإسلامية قبل الإصلاح

قبل الإصلاح الأخير، كانت المعالجة المحاسبية للصيرفة الإسلامية في الجزائر تفتقر إلى إطار قانوني وتنظيمي واضح، مما أدى إلى ضعف التوحيد والتناسق في تسجيل وتقييم العمليات المالية الإسلامية. حيث اعتمدت البنوك التي تقدم خدمات إسلامية في معظم الحالات على المخطط المحاسبي البنكي التقليدي (PCB) المصمم أساساً للعمليات التقليدية، دون فصل فعال بين الحسابات التقليدية والإسلامية، إذ لجأت بعض البنوك إلى إضافة رقم 9 في آخر الرقم المحاسبي الموافق للمعاملة التقليدية مما انعكس على الشفافية وصعوبة قياس الأداء المالي بشكل مستقل لكل نوع من العمليات.

فيما يتعلق بالتقييم، غالباً ما كانت العمليات الإسلامية، مثل المراجحة، المضاربة، والإجارة، تُسجّل وفق الأساليب التقليدية للتقييم، دون مراعاة خصوصيات العقود الشرعية. كما لم يتم الاعتراف بأرباح المضاربة والمشاركة إلا عند التوزيع الفعلي، وغالباً ما كانت تخلط مع الإيرادات التقليدية، مما أدى إلى تشويش على النتائج المالية. ومن أبرز أوجه القصور أن البنوك لم تصدر قوائم مالية مستقلة للصيرفة الإسلامية، مكتفية بتقديم إحصائيات ومعطيات موجزة عن هذه العمليات، وهو ما حد من وضوح الصورة المالية والشرعية لهذه الأنشطة رغم الإلزامية الصريحة بضرورة الفصل المالي والمحاسبي لمنتجات الصيرفة الإسلامية عن باقي منتجات البنوك التقليدية، وأضعف قابلية المقارنة مع الصيرفة التقليدية.

8.2 دوافع الإصلاح البنوي في المخططات المحاسبية وقواعد التقييم

برزت الحاجة إلى إصلاح بنوي للمخططات المحاسبية وقواعد التقييم في البنوك الجزائرية، وليس مجرد إعادة استنساخ أو تحيين للنظام القديم، نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية الجوهرية، التي جعلت هذا الإصلاح ضرورة استراتيجية وليست خياراً إدارياً فحسب، إذ تزايدت الحاجة إلى مواءمة النظام المحاسبي مع المعايير الدولية، ولا سيما معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، لضمان موثوقية البيانات المالية، والشفافية، وقابلية المقارنة على المستويين المحلي والدولي، مما يعزز ثقة المستثمرين والمراقبين في القطاع المصرفي، كما جاء الإصلاح نتيجة النمو الملحوظ للصيرفة الإسلامية والتوسع في الشمول المالي، حيث شهدت البنوك الجزائرية زيادة معتبرة في حجم المعاملات الإسلامية، بما في ذلك التمويلات بالمراجحة، المضاربة، والإجارة، ما استدعى اعتماد مخططات محاسبية متخصصة قادرة على معالجة الخصوصيات الشرعية لهذه العمليات، مع فصل واضح بين القوائم والكشوفات المالية للعمليات التقليدية والإسلامية لضمان الشفافية والمصادقية، تماشيًا مع متطلبات النظام رقم 20/02، الذي حدّد نطاق العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية. (Bank of, REG 02-2020, 2020, p. 3)

9.2 تداعيات الإصلاح البنوي في المخططات المحاسبية وقواعد التقييم

مثل الإصلاح البنوي للمخططات المحاسبية وقواعد التقييم في البنوك الجزائرية خطوة استراتيجية تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز موثوقيتها وكفاءتها في إدارة العمليات البنكية التقليدية والإسلامية على حد سواء. من أبرز التداعيات المحتملة لهذا الإصلاح زيادة الشفافية المالية، عبر الفصل الواضح بين الحسابات التقليدية والإسلامية، وإنشاء قوائم مالية مستقلة لكل نشاط، ما يمكن من تقييم الأداء

المالي بدقة ويتيح مقارنة العمليات بين الفترات الزمنية أو بين المؤسسات المختلفة. علاوة على ذلك، يُتوقع أن يسهم الإصلاح في تعزيز الإفصاح والامتثال للمعايير الدولية، وخاصة معايير AAOIFI، ما يعزز مصداقية البيانات المالية أمام الجهات الرقابية والمستثمرين، ويزيد من قابلية مقارنتها على الصعيد الدولي. كما يُتوقع أن يحفز الإصلاح تطوير آليات الرقابة الداخلية والحوكمة الشرعية، من خلال تمكين البنوك من رصد المخاطر المالية والشرعية بشكل متكامل، وتطبيق مؤشرات الامتثال والرقابة الداخلية بفعالية أكبر، مما يقلل احتمالات المخاطر النظامية ويعزز الاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإصلاح أن يسهم في دعم النمو الاقتصادي وزيادة حجم المعاملات الإسلامية، إذ يوفر إطارا محاسبيا موحدًا قادرًا على توسيع نطاق المنتجات المالية الإسلامية، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين في العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. في المجمل، يشير الإصلاح البنوي إلى تحولات هيكلية وإيجابية محتملة تشمل تعزيز الشفافية، تحسين جودة الإفصاح، دعم الرقابة والحوكمة، وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية على المستويين المحلي والدولي، مما يعزز استدامة قطاع الصيرفة الإسلامية ويحفز نموه الاقتصادي. (نايلي و لموشي، 2020، صفحة 170)

3. الإطار التطبيقي للدراسة

تم جمع البيانات من خلال مقابلات شبه موجهة صُممت أسئلتها استنادًا إلى الإطار النظري للدراسة، والإشكالية، والأسئلة الفرعية، بالإضافة إلى الاستعانة بالمصادر الوثائقية الرسمية، بما في ذلك النظم والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر، والتقارير السنوية للبنوك، والدراسات السابقة ذات الصلة، ضمت عينة الدراسة إطارات متنوعة المؤهلات العلمية، من حاملي الدكتوراه والماستر إلى الليسانس في المحاسبة والمالية والبنوك، إضافة إلى خبرة عملية طويلة في العمل المحاسبي والعمليات البنكية، بما في ذلك مدققون خارجيون. حيث يتيح هذا المزيج من التكوين الأكاديمي والخبرة المهنية تقييمًا دقيقًا لأداء المخطط المحاسبي البنكي وفاعليته، كما يضمن إشراف المشاركين على العمليات البنكية وممارسات الرقابة بكل أنواعها واضفاء مصداقية عالية للنتائج، ويعزز قدرة الدراسة على تحديد النقائص واحتياجات التحديث بما يتوافق مع متطلبات القطاع البنكي الجزائري.

كان لنا لقاء مباشر دون وسيط مع افراد العينة بمختلف البنوك العاملة بالجزائر والمقدر عددهم ب 56 فردا، موزعين على النحو التالي:

- 03 مدراء مركزيون للمحاسبة من العاصمة؛
- 11 مدير وكالة بنكية بكل من ولايات العاصمة، الأغواط، ورقلة، غرداية والبيض؛
- 19 رؤساء أقسام بمديريات المحاسبة من العاصمة وغرداية؛
- 15 مسؤول ومكلف بالصيرفة الإسلامية بكل من ولايات العاصمة، الأغواط، ورقلة، غرداية والبيض؛
- 06 محافظو الحسابات بكل من ولايات العاصمة، الأغواط، ورقلة، غرداية والبيض.

1.3 حدود الدراسة الميدانية

كان الانطلاق في العملية بداية من شهر نوفمبر 2025 عن طريق اعداد مجموعة من الأسئلة باللغة الفرنسية نظرا لطبيعة لغة التواصل والعمل المستعملة في الميدان من أغلب إطارات البنوك ومحافظو الحسابات. وذلك عن طريق التنقل للوكالات البنكية على مستوى كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري أو عبر مختلف وسائل التواصل المتاحة. قمنا في البداية بعمل اتصالات وتحديد مواعيد مع المعنيين، حيث كانت أول مقابلة بتاريخ 05 نوفمبر 2025 في حين أجرينا آخر مقابلة في 31 جانفي 2026.

2.3 مضمون المقابلة

تضمنت سبعة عشر سؤالاً، صُممت لتوفير فضاء تفاعلي للمصرفيين والخبراء الماليين ومحافظي الحسابات للتعبير عن آرائهم حول أداء المخطط المحاسبي البنكي وفاعليته، بالإضافة إلى تقييم القواعد المحاسبية المعتمدة في الصيرفة التقليدية والإسلامية واحتياجات الإصلاح

البنوي. وقد ركزت الأسئلة على الجوانب العملية والتطبيقية المتعلقة بالمخطط، مع منح المشاركين فرصة تقديم توصياتهم حول تطويره بما يتوافق مع متطلبات الشفافية والكفاءة في القطاع البنكي. توزعت على خمسة محاور رئيسية، صيغت في شكل أسئلة مفتوحة وأخرى نصف موجهة، بما يسمح باستقصاء التجارب المهنية وتحليلها وفق أهداف الدراسة، دون التأثير على اتجاهات الإجابة:

- **المحور الأول التحليل التاريخي للمخطط المحاسبي البنكي القديم:** خصص هذا المحور لاستقصاء تصورات مجتمع الدراسة حول الخصائص الهيكلية والتنظيمية للمخطط المحاسبي البنكي القديم، وكيفية تعبيره عن طبيعة النشاط المصرفي في فترة تطبيقه، إضافة إلى الوقوف على الصعوبات العملية والمحاسبية التي صاحبت تطبيقه، سواء من حيث التسجيل، التقييم أو الإفصاح المالي.
- **المحور الثاني تقييم المخطط المحاسبي البنكي المعمول به سابقاً:** تناول هذا المحور مدى مساهمة المخطط المحاسبي البنكي (04/09) في توحيد المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية، ودرجة ملاءمته للتطورات التي عرفها النشاط المصرفي، خاصة فيما يتعلق بتنوع المنتجات والخدمات البنكية، إلى جانب استكشاف آراء مجتمع الدراسة حول ضرورة تحديثه في ضوء التحولات التنظيمية والمالية التي شهدتها القطاع البنكي.
- **المحور الثالث المعالجة المحاسبية لعمليات الصيرفة الإسلامية قبل الإصلاح البنوي:** ركز هذا المحور على كيفية معالجة العمليات المصرفية الإسلامية محاسبياً قبل إدخال الإصلاحات الأخيرة، في ظل غياب مخطط محاسبي مستقل، مع التطرق إلى التحديات المرتبطة بالفصل الوظيفي بين العمليات التقليدية والإسلامية، وأساليب التقييم والإفصاح المالي التي كانت معتمدة آنذاك.
- **المحور الرابع تحليل الإصلاحات البنوية الجديدة للمخططات المحاسبية البنكية:** يهدف هذا المحور إلى استقصاء آراء مجتمع الدراسة حول الإصلاحات البنوية الجديدة للمخططات المحاسبية البنكية، من خلال تقييم المستجدات التي جاءت بها الأنظمة التنظيمية الحديثة، ومدى مساهمتها في تعزيز الشفافية، تحسين جودة المعلومات المالية، دعم آليات الرقابة والمساءلة، واحترام خصوصيات الصيرفة الإسلامية.
- **المحور الخامس التداعيات، المقارنات، والآفاق المستقبلية:** حُصص هذا المحور لرصد التداعيات المتوقعة للإصلاح البنوي على مستوى أداء البنوك، وجودة المعلومات المالية، وكفاءة اتخاذ القرار، إلى جانب مقارنة التجربة الجزائرية في إصلاح المخططات المحاسبية البنكية مع بعض التجارب الدولية، واستشراف آفاق تطوير المخطط المحاسبي البنكي مستقبلاً في ضوء الممارسات المهنية والدراسات السابقة.

3.3 عرض تلخيصي لنتائج المقابلة حسب محاور الدراسة

تم إعداد هذا الجدول بهدف تقديم ملخص منظم لإجابات مجتمع الدراسة، والتي تم استخلاصها مباشرة من المقابلات وفق محاور الدراسة والأسئلة المدرجة ضمن كل محور. مما يساعدنا على فهم توزيع الآراء بحسب طبيعة العينة وعددهم قبل البدء في التحليل الموضوعاتي وتفسير النتائج، إضافة إلى تحديد الأنماط المتكررة والاتجاهات العامة داخل البيانات الميدانية. كما يساهم هذا العرض التلخيصي في تعزيز الشفافية المنهجية وضمان الانتقال المنهجي من المعطيات الخام إلى مرحلة التحليل العلمي، دون تضمينه أي تأويل أو حكم تفسيري مسبق.

الجدول 01: عرض مفصل لإجابات المقابلة حسب محاور الدراسة وخصائص العينة.

رقم الخور	نص السؤال	طبيعة السؤال	عدد أفراد العينة	طبيعة أفراد العينة	مضمون الإجابات المتكررة
1	ما هي أبرز الخصائص الهيكلية والتنظيمية التي ميّزت المخطط الخاسي البنكي القديم، وكيف كانت تعكس طبيعة النشاط المصرفي آنذاك؟	مفتوح	43	إطارات ومحاسبو البنوك ومحافظو الحسابات	مرتب وبسيط يساعد في تلبية احتياجات البنوك التقليدية مما يعكس نشاطاً مصرفياً تقليدياً: ودائع، قروض، فوائد، والتزامات بسيطة مع عدم استيعاب التطورات الحديثة للقطاع البنكي.
1	ما أهم الصعوبات العملية والمحاسبية التي ظهرت أثناء تطبيق المخطط البنكي القديم، سواء على مستوى التسجيل أو التقييم أو الإفصاح؟	مفتوح	43	إطارات ومحاسبو البنوك ومحافظو الحسابات	صعوبات في تسجيل العمليات المركبة، تقييمها، وإعداد الإفصاح المالي؛ تفاوت حسب حجم ونوع البنك.
2	إلى أي مدى ساهم المخطط الخاسي البنكي (04/09) في توحيد المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية؟	نصف موجه	43	إطارات ومحاسبو البنوك ومحافظو الحسابات	مساهمة نسبية في توحيد المعالجة المحاسبية، مع بعض الثغرات التطبيقية مثل محاسبة التحوط والمشتقات المالية، وعمليات التجميع والعمليات بالعملة الصعبة
2	ما مدى ملاءمة المخطط الخاسي البنكي القديم (04/09) للتعبير عن التنوع الحاصل في المنتجات المصرفية؟	نصف موجه	43	إطارات ومحاسبو البنوك ومحافظو الحسابات	لم يعد ملائمةً للتعبير عن التنوع الحالي في المنتجات المصرفية، لكونه موجّهاً أساساً للعمليات التقليدية، ويفتقر إلى المرونة والتوافق مع المعايير الدولية، ولا يستوعب المنتجات المصرفية الحديثة، خاصة الصيرفة الإسلامية والمنتجات الرقمية.
2	في ظل التحولات التنظيمية والمالية التي عرفها القطاع المصرفي، إلى أي مدى أصبح تحديث المخطط الخاسي البنكي ضرورة حتمية بعد مرور أكثر من ستة عشر سنة من التطبيق؟	نصف موجه	54	جميع أفراد العينة	كلها جعلت من تحديث المخطط الخاسي البنكي ضرورة حتمية، نظراً للفجوة القائمة بين الإطار الخاسي المعتمد والواقع المصرفي الفعلي، وما نتج عنها من ضعف في دقة القياس وجودة الإفصاح والانسجام مع متطلبات الرقابة والمعايير الدولية، مما يستدعي اعتماد مخطط أكثر مرونة لدعم الشفافية وفعالية الحوكمة واتخاذ القرار.
3	كيف كانت تتم المعالجة المحاسبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية قبل الإصلاح الأخير، خاصة في ظل غياب مخطط محاسبي مستقل؟	مفتوح	54	جميع أفراد العينة	تُسجل ضمن المخطط الخاسي البنكي التقليدي (04/09) مع رقم تمييزي للفصل الشكلي عن المنتجات التقليدية، لكن المعالجة بقيت خاضعة للمنطق التقليدي، بما يحدّ من التعبير عن الجوهر الاقتصادي للعمليات ويضعف الإفصاح والرقابة، مما أبرز الحاجة لمخطط محاسبي مستقل يعكس الخصائص الشرعية للتمويل الإسلامي.
3	في ظل إلزامية الفصل الخاسي بين المنتجات التقليدية والإسلامية، ما أبرز التحديات التي واجهتكم سابقاً عند تسجيل وتقييم العمليات الإسلامية وفق المخطط التقليدي؟	مفتوح		إطارات ومحاسبو البنوك ومحافظو الحسابات	غياب الفصل الوظيفي، تشويه شرعي ومحاسبي، عدم ملاءمة المخطط التقليدي للعقود الإسلامية، صعوبة الفصل في التسجيل والتقييم، اعتماد قواعد إيراد غير واضحة، ضعف الإفصاح والرقابة، وارتفاع مخاطر التداخل مع المنتجات التقليدية.
3	كيف كان يتم الإفصاح الخاسي والمالي عن المنتجات المصرفية الإسلامية قبل الإصلاح، وهل كنتم ترون أن هذا الإفصاح يعكس واقع هذه العمليات بدقة؟	مفتوح	54	جميع أفراد العينة	كان يتم الإفصاح الخاسي والمالي في شكل جداول منفصلة متمثلة في معلومات مالية معالجة في شكل احصائيات سنوية بعيدة كل البعد عن الشكل القانوني للقوائم المالية
4	ما أهم المستجدات الجوهرية التي جاء بها الإصلاح البنوي للمخططات المحاسبية البنكية مقارنة بالنظام السابق؟	مفتوح	54	جميع أفراد العينة	كان الإفصاح الخاسي والمالي عن المنتجات المصرفية الإسلامية يتم عبر جداول منفصلة وإحصاءات سنوية،

					بعيداً عن الشكل الرسمي للقوائم المالية، بما لا يعكس بدقة الواقع الاقتصادي لهذه العمليات.
4	إلى أي مدى يمكن اعتبار إصدار النظام رقم 25-07 المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية جزءاً من الإصلاح البنوي الهادف إلى تعزيز الشفافية والموثوقية في المعلومات المالية التقليدية؟	نصف موجه	54	جميع أفراد العينة	يُعتبر النظام 25-07 إعادة صياغة للنظام 09-04 مع تعديل أرقام بعض الحسابات، دون تغييرات جوهرية في المعالجة المحاسبية أو أثر كبير على الشفافية والموثوقية المالية.
4	كيف تقيّمون إصدار النظام رقم 25-08 المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها من حيث مساهمته في تعزيز الإفصاح المالي ودعم آليات الرقابة والمساءلة؟	نصف موجه	54	جميع أفراد العينة	تحسين شكلي في الغالب، دون تغييرات جوهرية في طبيعة التقارير أو محتواها مقارنة بالممارسات السابقة.
4	هل ترون أن إصدار النظام رقم 25-09 المحدد للقواعد المحاسبية وقواعد التقييم للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية قد لبي متطلبات توحيد منهجيات القياس والتقييم المحاسبي واحترام الخصوصيات الشرعية؟	نصف موجه	54	جميع أفراد العينة	نعم، يُعد إصدار نظام رقم 25-09 خطوة متقدمة ولكن غير كاملة في توحيد منهجيات القياس المحاسبي للصيرفة الإسلامية مع احترام الخصوصيات الشرعية نظراً لعدم تعرضها لكامل المنتجات الإسلامية وتبقى خطوة في الطريق الصحيح.
4	إلى أي مدى يمكن اعتبار إصدار النظام رقم 25-10 المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك والمؤسسات المالية الممارسة للعمليات المصرفية الإسلامية خطوة فعالة نحو تحقيق الاستقلالية المحاسبية، الفصل الوظيفي، والتكامل بين الأنظمة البنكية؟	نصف موجه	54	جميع أفراد العينة	يمثل خطوة أولية ومتقدمة وحتمية، بناءً على التطور الهائل في حجم الصيرفة الإسلامية منذ تبنيها، حيث يوفر مخططاً محاسبياً مستقلاً يضمن الفصل الوظيفي والاستقلالية في التسجيل المحاسبي بين المنتجات التقليدية والإسلامية، ويعزز التكامل بين الأنظمة البنكية، ويرفع جودة الإفصاح والشفافية ويعكس الجوهر الاقتصادي للعمليات.
4	كيف تقيّمون إصدار النظام رقم 25-11 المتعلق بإعداد ونشر الكشوف المالية الخاصة بالصيرفة الإسلامية من حيث تعزيز الشفافية والإفصاح المالي ودعم الرقابة والمساءلة؟	نصف موجه	54	جميع أفراد العينة	يُعتبر خطوة أولى ومتقدمة لإطار الإفصاح المالي، إذ يوفر آليات لإعداد ونشر الكشوف المالية الرسمية، مما يعزز الشفافية ودعم الرقابة والمساءلة، مقارنة بالممارسات السابقة التي كانت تعتمد على جداول منفصلة وإحصاءات سنوية.
5	ما هي التداعيات الأولية المتوقعة للإصلاح البنوي على مستوى كل من الشفافية، جودة المعلومات المالية، وكفاءة اتخاذ القرار؟	مفتوح	54	جميع أفراد العينة	سهولة ووضوح في القياس والتقييم والمعالجة وفقاً لمتطلبات الاستقلال المالي والإداري والمحاسبي
5	كيف تقيّمون موقع التجربة الجزائرية في إصلاح المخططات المحاسبية البنكية مقارنة بالتجارب الدولية؟	مفتوح	54	جميع أفراد العينة	تجربة حديثة تستدعي المضي بتأني والاستفادة من التجارب الدولية مع التركيز على الخصائص المحلية
5	في رأيكم وبناءً على تجربتكم الأولية، هل توجد نقائص أو عناصر لم يتم إدراجها بعد في الإصلاح الحالي، ويمكن الاستفادة منها مستقبلاً لتطوير المخطط المحاسبي البنكي وتعزيز فعاليته؟	مفتوح	54	جميع أفراد العينة	التجربة الجديدة أظهرت أن الإصلاح الحالي لا يشمل الرؤية المستقبلية 2030 مثل العملات الرقمية، التمويل الأخضر، والدكاء الاصطناعي. كما أن المنتجات الحديثة والصيرفة الإسلامية الرقمية لا تزال غير ممثلة بشكل كافٍ، والربط بين الإفصاح المالي وإدارة المخاطر ضعيف. بالإضافة لذلك، لم يتم استشارة الإطارات قبل الإصدار ولم تُنظم أي دورات تكوينية لفهم النظام أو تقييمه

المصدر: من إعداد المؤلفين بناءً على مخرجات نتائج المقابلة والاجابات المتحصل عليها.

4.3 تحليل ومناقشة نتائج المقابلة

تم إجراء مقابلات مع 54 مشاركًا من إطارات ومحاسبي البنوك، شملت خمسة محاور رئيسية، بهدف تقييم المخطط المحاسبي البنكي القديم، الإصلاحات الحديثة، معالجة الصيرفة الإسلامية، وآفاق التطوير المستقبلية. استُخدمت منهجية التحليل الموضوعي عن طريق تفرغ البيانات، قراءة استكشافية، ترميز أولي، بناء فئات، التحقق، والتفسير النظري. وفيما يلي عرض للنتائج ومناقشتها حسب المحاور:

- **المخطط المحاسبي البنكي القديم وفعاليتها:** أجمعت أغلبية الآراء على أن المخطط المحاسبي القديم (09-04) كان مرتبًا وبسيطًا، مناسبًا تاريخيًا لتلبية احتياجات البنوك التقليدية، لكنه لم يكن قادرًا على التعامل مع العمليات المعقدة أو المنتجات الحديثة مثل المشتقات والتحوط والعمليات بالعملة الصعبة والصيرفة الإسلامية. مع التأكيد على أن تطبيق المخطط القديم أثار صعوبات عملية في التسجيل، التقييم، وإعداد الإفصاح المالي، مع تفاوت واضح بين البنوك حسب حجمها وطبيعة نشاطها. على الرغم من مساهمته الجزئية في توحيد المعالجة المحاسبية، لم يعد يعكس بدقة واقع النشاط المصرفي المعاصر ويحتاج إلى تحديث جذري لتعزيز المرونة والفعالية. وكل متطلبات الشفافية وجودة المعلومات المالية.
- **منتجات الصيرفة الإسلامية:** أكد جميع أفراد العينة على أن معالجة المنتجات المصرفية الإسلامية قبل الإصلاح كانت شكلية ضمن المخطط التقليدي، مع اعتماد رمز تمييزي للفصل الشكلي عن المنتجات التقليدية. هذا الأسلوب أدى إلى تشويه المحاسبة البنكية، ضعف الإفصاح والرقابة، وصعوبة الفصل الوظيفي والتقييم الصحيح للعمليات. واعتبرت جميع الآراء أن إصدار المخطط المحاسبي المستقل للصيرفة الإسلامية من خلال إصدار نظام بنك الجزائر 10-25 والنظام رقم 11-25 مؤرخ في 28 محرم عام 1447 الموافق 24 يوليو سنة 2025، المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية الممارسة للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ونشرها. يمثل خطوة أولى ومتقدمة، تضمن الفصل الوظيفي والاستقلالية المحاسبية، وتعزز التكامل بين الأنظمة البنكية، مع تحسين جودة الإفصاح والشفافية، ما يعكس الجوهر الاقتصادي للعمليات الإسلامية.
- **تقييم الإصلاحات الحالية:** أفادت غالبية الإجابات بأن الإصلاحات الأولى والواردة في نظامي بنك الجزائر (25-07 و 25-08) والمتعلقة بالصيرفة التقليدية قدمت تحسينات شكلية فقط، مع تعديل أرقام بعض الحسابات، دون تغييرات جوهرية في طبيعة المعالجة المحاسبية أو تعزيز الشفافية بشكل كبير. بالمقابل فإن إصدار أنظمة بنك الجزائر رقم 09-25 و 10-25 و 11-25 اعتُبرت خطوات متقدمة، خاصة فيما يتعلق بتوحيد منهجيات القياس المحاسبي للصيرفة الإسلامية، تعزيز الفصل الوظيفي، وضمان الإفصاح المالي الرسمي. رغم ذلك، أشارت النتائج إلى أن الإصلاحات غير كاملة، ولا تشمل كل المنتجات الحديثة، مع حاجة واضحة لتكوين الإطارات واستشارتهم قبل أي إصدار أو أي إصلاح أو تحديث للقوانين والإجراءات لضمان فهم نقدي وتطبيق فعال.
- **التداعيات المستقبلية:** أشارت غالبية آراء المشاركين إلى أن الإصلاح الحالي يعزز بشكل جزئي سهولة القياس والتقييم والإفصاح، لكنه لا يشمل الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بالعملة الرقمية، التمويل الأخضر، والذكاء الاصطناعي، كما أن تمثيل المنتجات الرقمية والإسلامية الحديثة لا يزال محدودًا. لوحظ ضعف الربط بين الإفصاح المالي وإدارة المخاطر، وعدم تنظيم دورات تكوينية لفهم النظام أو نقده. وأوصى المشاركون بالاستفادة من هذه التجربة لتطوير نظام مستقبلي يضمن تكاملاً أفضل بين الإفصاح المالي، الرقمنة، والحوكمة.

4. خاتمة:

أظهرت نتائج المقابلة أن الإصلاح البنوي للمخططات المحاسبية البنكية في الجزائر يمثل خطوة مهمة نحو الانتقال من التجزئة المحاسبية، التي كانت تعتبر الصيرفة الإسلامية امتدادًا للإطار التقليدي، إلى تكامل وظيفي يضمن الفصل بين المخططات وقواعد التقييم والتسجيل لكل نشاط مصرفي، بما يعزز الشفافية وجودة المعلومات المالية، مما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة جزئيًا، كما أبرزت نتائج المقابلة توافقًا تامًا مع واقع المخطط القديم، حيث أكدت الأغلبية أن المخطط السابق كان مبسطًا وتقليديًا، غير قادر على استيعاب المنتجات الحديثة أو الصيرفة الإسلامية بشكل دقيق، وكانت الأخيرة تُسجل شكليًا ضمن المخطط التقليدي مع إفصاح إحصائي بعيد عن القوائم المالية الرسمية، مما أدى إلى ضعف الفصل الوظيفي وصعوبات وضبابية في التسجيل والتقييم والإفصاح المالي.

أظهرت الإجابات أيضًا أن الإصلاح البنوي الحالي نجح في إرساء خطوات متقدمة نحو الفصل الوظيفي والاستقلالية المحاسبية للصيرفة الإسلامية، وتحسين جودة الإفصاح المالي، لكنه لم يشمل كامل المنتجات الحديثة والرقمية، ولم يدمج الرؤية المستقبلية المتعلقة بالعملاء الرقمية، التمويل الأخضر، والذكاء الاصطناعي. كما كشفت النتائج عن غياب الربط الكامل بين الإفصاح المالي وإدارة المخاطر، وغياب التكوين والاستشارة للإطارات قبل إصدار الأنظمة الجديدة، مما يحد من قدرة المؤسسات على الاستفادة الكاملة من الإصلاح.

5. التوصيات:

وفي ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- تنظيم دورات تكوينية متخصصة للإطارات والمحاسبين حول تطبيقات الإصلاح، وطرق الإفصاح والفصل الوظيفي.
- تعزيز استشارة الممارسين قبل أي تحديثات مستقبلية لضمان توافق النظام مع الاحتياجات العملية للبنوك.
- تطوير نظام محاسبي متقدم يغطي جميع المنتجات الحديثة، ويضمن دمج الرؤية الاستراتيجية 2030، بما يشمل العملات الرقمية، التمويل الأخضر، والذكاء الاصطناعي.
- الاستفادة من التجارب الدولية وتكييف أفضل الممارسات مع الخصوصيات المحلية لضمان تكامل فعال بين الصيرفة التقليدية والإسلامية، ورفع جودة وموثوقية المعلومات المالية.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

1. باشا، رفيقة، وعمامرة، يسمينة. (2022). مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة "AAOIFI" في المؤسسات المالية: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 4(2)، 35-49.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2007). القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية، العدد 74.
3. سايب، عبد الله، بن عمارة، نوال، وعطية، العربي. (2015). واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2(3)، 43-56.
4. نايلي، إلهام، ولموشي، زهية. (2020). إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 9(1)، 165-183.

6.2 المراجع باللغة الأجنبية (Foreign References):

1. BANK OF ALGERIA .(2020) .REG 02-2020 .B a: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/02-2020.pdf>
2. bank of algerie .(2025 ,07 24) . regulation N .007-25° including the chart of account applicable to banks and financial institutions .64، Algeria.
3. K & , Viviani, J Toumi .(2021) .Islamic banking and financial stability: Evidence from dual banking systems . Research in International Business and Finance.57 ،
4. PAN Qitong .(2024) .The Measurement and Recognition in the Financial Reporting Disclosures .Economics, Management and Political Sciences.128-118 ، 98 ،